إشكالية المشاركة في الحياة السياسية ودور التربية في الوطن العربي

غالب فريجات(*)

مقدمة

السياسة في حياة المواطن العربي همّ حياتي يومي لأنها تصطدم في حياة الإنسان بكل تفاصيلها، فهي تتناول قضاياه المعيشية والاجتماعية والثقافية والتربوية، ولهذا فإن متابعة الإنسان العربي لمجريات الأحداث في وطنه زاده اليومي لأنه يطمح أن يرى فيها طموحاته وآماله التي لم تتحقّق بعد بفضل الإحباطات السياسية التي أوقعه فيها الوضع السياسي العربي المأزوم.

إنّ العملية السياسية التي تنطلق منها ممارسات النظام السياسي والتي تبرز نجاحات هذا النظام في إنجازه لوظائفه المنوطة به من خلال المؤسسات السياسية التي تقوم على خدمة هذا النظام، والتي هي في الغالب عاطلة عن الحركة بسبب عدم إيمان النظام العربي السياسي بدولة المؤسسات، دولة القانون، هذا النظام الذي يرى في الديمقراطية تحدياً لصلاحياته لا بل لوجوده، لهذا فإنّ المشاركة السياسية التي يمكن أن تتم في هذا القطر العربي أو ذاك من خلال الهياكل المؤسسية التي يُسمح بها تواجه الكثير من الصعاب والمشقات.

إنّ المشاركة السياسية لا يمكن لها أن تتمّ إلاّ تحت خيمة النظام الديمقراطي ـ الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، الديمقراطية التي يسود فيها القانون حيث الحاكم والمحكوم تحت سيادة القانون وإلاّ سيكون حالنا أقلّ ما يوصف به حال التخلّف والتبعية بالإضافة إلى التجزأة التي يُعاني منها مجتمعنا وأمتنا منذ مطلع هذا القرن.

(*) باحث وكاتب واستاذ جامعة ـ الاردن.

إنّ إشكاليات المشاركة في الحياة السياسية كثيرة وكبيرة يُعاني منها الوطن والمواطن في كل تفاصيل الحياة اليومية وعلى امتداد الجغرافيا السياسية، وهي متنوعة وحسب نوعية النظام السياسي القائم ومدى منظوره وفلسفته في الحياة والحكم، ولأنّ جميع الدول العربية تكاد تكون متشابهة في نظرتها للإنسان العربي وهي، تُجمع على حقّها في السيطرة على أرزاق الناس وأعناقهم وإن اختلفت هذه الدول في الشكل الإجرائي عند التطبيق العملي لهذا الحق.

إن الحلّ لوقف كل الإشكاليات التي تقف في طريق المشاركة في العملية السياسية يكمن في التطبيق الفعلي للديمقراطية كنظام حياة للمجتمع، ولأن الديمقراطية هي ممارسات وسلوك لا نظريات، فالأولى أن نأخذ بيد المواطن من خلال تربيته على فهمه لنفسه وللآخر وإيمانه بالرأي والرأي الآخر والتعددية السياسية، وحقّ الناس في الوصول إلى الحكم والتأثير فيه من خلال مؤسسات المجتمع المدنية كالأحزاب والنقابات والنوادي والمؤسسات الثقافية والإعلام، وتربية الفرد على أن يكون عنصراً فاعلاً ومشاركاً في الحياة السياسية تبدأ من المؤسسة الاجتماعية الأولى البيت والمدرسة، فالجامعة والمسجد، والنقابة والمكتب... إلخ، وإن الديمقراطية لا تقتصر على الانتخابات وصناديق الاقتراع بل يجب أن يرافقها عدل وعدالة ومساواة تسود المجتمع.

1 ـ مفهوم الإشكالية

الإشكالية تعني المشاكل الكامنة في ذاتية الشيء، وإشكالية المشاركة في الحياة السياسية هي المشكلة في ذاتية الحياة السياسية، ولن تكون هناك حياة سياسية بدون ديمقراطية مما يعني أنّ إشكالية الديمقراطية هي المشكلة القائمة في ذاتية الديمقراطية، وتكون مشاكل الديمقراطية هي في مواجهة من يريد ممارستها مع أولئك الذين يريدون تعطيل هذه الممارسة، فالديمقراطية تعني النظام السياسي الذي يقوم على اعتبار أنّ الشعب مصدر السلطة في التشريع والتنفيذ رافضةً بذلك نظام الحكم الفردي ونظام حكم الأقلية، فالحديث عن الإشكالية في الحياة السياسية تعني وضع العقبات في طريق الحرية، حرية الفرد في الشعب والنقابة وفي اختيار الفرد لممثليه في المجالس النيابية، وحق الأكثرية في السلطة مع احترام رأي الأقلية[1].

إن إشكالية المشاركة في الحياة السياسية في الوطن العربي نجدها في العديد من المعوقات التي اتسمت بها الحياة السياسية العربية، وهذه المعوقات يمكن اختصارها في صنفين: ـ معوقات من جانب الإدراك والوعي مثل الأمية، والتعتيم الإعلامي والإحباط

---

(1) خالد الحسن: **إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي**، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عُمان، 1989، ص 149 ـ 152.

وفتور الحوافز ومعوقات الممارسة مثل الحكم العسكري والأحكام العرفية وحالات الطوارىء واختلال التوازن في البيئة الاجتماعية، وهيكلية النظام الإداري[2].

إن الديمقراطية كنظام سياسي اجتماعي اقتصادي هي التي تقوم على حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرّع عنهما كالحق في العمل وتكافؤ الفرص.... إلخ. وقيام دولة المؤسسات السياسية والمدنية التي تعلو على جميع الأفراد، وتناول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية على أساس حكم الأغلبية مع ضمان حقوق الأقلية[3].

خلاصة القول إن إشكالية المشاركة في الحياة السياسية في الوطن العربي لها مؤشرات عديدة في العمل السياسي العربي، فهي محدودة التمتع بالحريات على اختلاف أنواعها وبالحريات السياسية بشكل خاص بالرغم من وجود مجالس نيابية، وأحزاب سياسية وتنظيمات عمالية ومهنية، وعلى الرغم من إقرار الدساتير الوطنية لهذه الحقوق والحريات وبالرغم من مصادقة الدول العربية على المواثيق الدولية وإعلان المنظمات بالإضافة إلى تدني مستوى وضعف مشاركة المؤسسات السياسية والمدنية في الحياة إلى جانب غياب الإيمان بمبدأ تداول السلطة فيما بين الأقلية والأكثرية[4].

2 ـ مفهوم العملية السياسية

تعتبر العملية السياسية المجال السياسي لممارسة السلوك السياسي في ما يتعلّق بوضع السياسة العامة أو تنفيذها، أو متابعتها وتقويمها، أو بالتأثير في سير العملية السياسية من بداية مراحلها وحتى نهايتها[5]. وهي تعرف بأنها عملية التفاعل بين كافة العناصر أو المتغيرات الأساسية والهامشية الموجودة في بيئة النظام السياسي الداخلية أو الخارجية بهدف وضع السياسات العامة للمجتمع أو بهدف التأثير في هذه السياسات سلباً أو إيجاباً[6].

تشمل عناصر البيئة العامة الكلية للنظام السياسي كافة النظم الفرعية للبيئة الداخلية والبيئة الخارجية لهذا النظام، كالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسكانية والطبيعية وهي المصدر الرئيسي لمدخلات العملية السياسية، التي تعتبر أولى مراحل هذه العملية، وهي تعبر عن نفسها وتتبلور في صورة الحاجات والمطالب

(2) مصطفى الفيلالي: نظرية تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات (ملف) «حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، السنة العشرون، العدد (223)، ص 78.

(3) محمد عابد الجابري: **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر، 1994، ص 86.

(4) مصطفى الفيلالي: مصدر سابق، ص 104.

(5) عبد المعطي محمد عساف: **مقدمة إلى علم السياسة**، ط6، مكتبة المحتسب، عمان، 1994، ص 90.

(6) المصدر السابق، ص 91.

والدعم والتأييد واللامبالاة، أما النظام السياسي فيتكوّن من العناصر الفرعية التي تشمل المجتمع والسلطة والقوى السياسية والتشريعات السياسية، أما مخرجات العملية السياسية فإنها تشمل الفعل السياسي وتنفيذ المخرجات، والتغذية العكسية والمتابعة والتقويم والتنبؤ[7].

إنَّ العملية السياسية هي القاعدة التي تنطلق منها كافة ممارسات النظام السياسي، وهي القاعدة التي يعتمد عليها نجاح النظام السياسي في إنجازه لوظائفه المتنوعة، ويجب أن يتوفر في العملية السياسية وجود المؤسسات السياسية الرئيسية وخلق حالة التكامل فيما بين هذه المؤسسات، ورسوخ التقاليد العملية للعمل السياسي، وتطور أساليب وأدوات العمل المستخدمة[8].

هناك نمطان من العملية السياسية هما: العملية السياسية التي تتمّ عن طريق مؤسسات الحكم السلطوي والعملية السياسية التي تتمّ عن طريق التفاعل المؤسسي. ففي النمط الأول، فإن الحاكم هو الآمر الناهي لا يقبل المعارضة إلاّ بالقدر الذي يتحمل أو يشاء وهو يطلب الولاء والطاعة من الناس، ويتدخّل في الشؤون الخاصة للأفراد والجماعات في ضوء مصالحه وما يخدم النظام، ولا يتردد في الاعتداء على المباني الوسطية، التي من شأنها حماية المواطن من تأثير السلطة على جميع شؤون حياته[9].

أما النمط الثاني وهو الذي يتمّ عن طريق التفاعل المؤسسي، فهو ذو طبيعة ديمقراطية وهي العدوّ اللدود لنظام الحكم السلطوي، ويتم تعريف الديمقراطية على أنها ذلك النظام المؤسسي، الذي يسمح للأفراد والجماعات الوصول إلى السلطة عن طريق صراع تنافسي على الأصوات مع توافر شروط معاملة الأقلية من قبل الأكثرية بعدد متساوٍ من الرعاية والاهتمام، واحترام الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وإفساح المجال أمام المواطنين للمشاركة في صناعة القرار والتأثير في اتخاذه[10].

إنّ مأسسة العملية السياسية تعني احتواء عملية صنع واتخاذ القرار السياسي من خلال المؤسسات السياسية القائمة ضمن ضوابط وأسس ومعايير محددة وواضحة تكسب النظام السياسي الشرعية السياسية، والتنظيم للعملية السياسية يبرز العديد من المزايا من أهمها[11]:

---

(7) المصدر السابق، ص 91.

(8) حسين علوان البيج، «المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية»، مجلة **المستقبل العربي**، السنة العشرون، العدد (223) أيلول، 1997، ص 64.

(9) سعيد زيداني، «إطلالة على الديمقراطية الليبرالية»، **المستقبل العربي**، السنة 13 العدد 135 (أيار/مايو 1990)، ص 5.

(10) Peter Singer: **Democracy and Disobedience** (Oxford Clarendon Press, 1973) P. 32.

(11) حسين علوان البيج: مصدر سابق، ص 68.

- قانونية العملية السياسية: العمل وفق أحكام وأسس للتوظيف والتحويل وتقويم الأداء وضوابط المراقبة والمحاسبة.

- عقلانية العملية السياسية: حيث المؤسسات والمناصب تعتمد معيار الكفاءة والمهنة.

- عمومية العملية السياسية: اعتماد اعتبارات المواطنة مكان الاعتبارات الشخصية.

- استقرارية العملية السياسية: العمل المؤسسي عمل منظم لا يعتمد على وجود هذا الشخص أو ذاك، بالإضافة إلى ما سبق، فإن العمل المؤسسي يستطيع ضمان المصالح الخاصة والعامة وإن الطريق إلى المجتمع العادل لا يمكن أن يمر إلاّ من خلال نظام حكم تنتفي فيه السيطرة على أرزاق الناس وأعناقهم واحترام حقوق الأقلية، وتطبيق مبدأ سيادة القانون.

3 ـ مفهوم المشاركة السياسية

المشاركة السياسية تعني مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي بقصد التأثير في عملية صنع القرار الرسمي (الحكومي) سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً، متواصلاً أو متقطعاً، سلمياً أو عنفياً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعّال[12]، وهو فعل طوعي سواء كان ناجحاً أم فاشلاً والقصد منه التأثير في انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي والوطني، وقد تكون مؤيدة أو معارضة هدفها تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلبّي مطالب الأفراد والجماعات الذين يقومون بها[13].

تختلف أشكال المشاركة السياسية من جانب المواطنين في الدولة باختلاف الأنظمة السياسية، وتتخذ أشكالها وأدوارها بالفعل الذي يؤديه المواطن داخل النظام السياسي كالاكتفاء بالمشاركة في الانتخابات العامة أو بالعمل السياسي المحترف الذي يقوم به أعضاء الحزب النشيطين، ولهذا تتعدد أنماط المشاركة السياسية، ومن أهم هذه الأنماط[14]:

- النشاط الانتخابي.

- العمل التنظيمي، النشاط الحزبي.

- العمل التنظيمي، النقابي والمهني.

---

(12) حسين علوان البيج: مصدر سابق، ص 68.

(13) عبد المنعم المشاط: **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا**، العين: مؤسسة العين للنشر والوزيع، 1988، ص 306.

(14) Robert Clark: **Power and Policy in the Third World,** (New York, John Wiley and Sons, 1982, p. 75.

- النشاط الثقافي.
- النشاط الإعلامي، الصحافة.
- العنف.
- الاتصال الفردي بالمسؤولين.
- اللوبي أو ممارسة الضغط على المسؤولين.

إنَّ المشاركة السياسية كنشاط سياسي طوعي تتوقف على رغبة المواطنين الذاتية وقدراتهم في دخول معترك الحياة السياسية والمساهمة في هذه الحياة الخاصة ببلدانهم، وهي ترتبط برؤية القيادات السياسية الحاكمة لدور المواطنين، فالبعض يتقبلها ويوفّر لها كل المستلزمات الضرورية لأداء دورها، والبعض يقرّ بها على نطاق محدود أو جزئي، وأخرى تعارضها وتعمل على قمعها، كما أنها ترتبط بمدى توفر المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب النشاطات السياسية للمواطنين، فهي إجراء نظامي يسمح به الهيكل السياسي[15].

إن الاستقرار السياسي يتركّز على التناسب بين عمليتي المشاركة السياسية من جهة، والمأسسة السياسية من جهة ثانية، ولهذا فإن الاستقرار السياسي ممكن ضمانه في حالة تطور المؤسسات السياسية بما يكفي لاستيعاب النشاط السياسي من أجل استيعاب القوى الاجتماعية التي أصبحت تهتم بالحياة السياسية وتشارك فيها، حيث أصبح من حق الجماعات الاجتماعية الإعلان عن نفسها والتعبير عنها وأن يكون لها منابرها وقنواتها وتنظيماتها المستقلة التي تمكنها من الإعلان عن رؤاها السياسية وتساعدها على تحقيق هذه الرؤى في مجال الفعل السياسي[16].

إن غالبية الدساتير في الوطن العربي اشتملت على نصوص تكفل حق المشاركة السياسية للمواطنين، إلاّ أنها فارغة من المضمون في ظل بناء تشريعي يقوم على الإيمان العميق بمبدأ احتكار السلطة وعدم تداولها بين مختلف الجماعات السياسية الاجتماعية، بل إن السلطة التنفيذية في مختلف أرجاء الوطن العربي لا تتورع عن اللجوء إلى أساليب تزوير الانتخابات المحلية والوطنية لكي تضمن بقاء السلطة في يد الجماعات الحاكمة.

ترتبط المشاركة السياسية بمبدأ التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير، وحرية الاجتماع السلمي، وحرية الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية كل ذلك من أجل الوصول إلى ضمان حقّ كل فرد أو جماعة في المشاركة في الشؤون العامة في البلاد، كما هو مثبت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

---

(15) حامد عبد الله ربيع: **أبحاث في النظرية السياسية**، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1971، ص 217 ـ 218.

(16) محمد نور فرحات: «التعددية السياسية في العالم العربي، الواقع والتحديات»، مجلة **الوحدة**، السنة الثامنة، العدد (91)، نيسان، (1992)، ص 7.

تتخذ المشاركة عدداً من الصور أهمها: ـ المشاركة في الانتخابات السياسية المركزية أو المحلية وهي تمثّل أضعف أنواع المشاركة المطلوبة، وأقلها تأثيراً في سير علاقات السلطة، حيث غالباً ما تنتهي فاعلية الناخبين بمجرد إدلائهم بأصواتهم في العملية الإنتخابية، ـ المشاركة في صنع السياسة العامة طبقاً لقواعد اقتسام السلطة بين القوى السياسية المختلفة والمشاركة في العمليتين السياسية والإنمائية بدءاً بصنع السياسة ومناقشتها وإنتهاء بتنفيذها ومتابعتها وتقويمها[17].

4 ـ قنوات المشاركة

إنّ المشاركة السياسية في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية والتأثير فيها لا يمكن أن تتم بدون توفر مؤسسات سياسية، حيث إن هذه المؤسسات هي القنوات التي تمكّن المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي وتنفيذه. وهذه الحالة لن تتوفر إلاّ من خلال الديمقراطية السليمة التي تؤمن بالتعددية والتنوع السياسي، وحرية الرأي والرأي الآخر، والاعتراف بالأحزاب السياسية وحقها الشرعي في العمل والعمل النقابي والمهني ودوره في تنظيم أعضائه والانتخابات التشريعية والمحلية والمشاركة الفعلية فيها، وتوفر اللامركزية.

إنّ غياب المؤسسات عن العملية السياسية يعني عدم إفساح المجال أمام المواطنين في المشاركة في صياغة وصنع القرار وتنفيذه، بالإضافة إلى أنّ غياب الطابع المؤسسي عن العملية السياسية يفسح المجال لبروز العديد من المظاهر التالية:

ـ الفساد المالي: حيث عدم توفر الرقابة تجعل من المال العام في متناول الأيدي البعيدة عن الردع، وتؤدي إلى فساد الذمم والأخلاق لغياب القانون الذي يحمي المال العام ومؤسساته.

ـ الترهل الإداري: لعدم توفر ضوابط الكفاءة والرجل المناسب في المكان المناسب، مع ازدياد في الأيدي العاملة وقلّة في الإنتاج.

ـ سوء الاختيار أو التمثيل: عندما يتمّ اختيار الأفراد بعيداً عن الكفاءة والمهنية، أو أن هنالك عوامل مؤثرة على عملية تمثيل المؤسسات، حيث يتمّ التمثيل في ضوء اعتبارات غير موضوعية وغير نظامية.

ـ شخصية اتخاذ القرار: يبرز دور الشخصيات مكان المؤسسات السياسية في العملية السياسية، وتبرز الأنظمة الأبوية المعادية للممارسات الشعبية الديمقراطية[18].

---

(17) عبد المعطي عساف: **ازمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية، إطار نظري مقارن** (شؤون عربية، جامعة الدول العربية، تونس ع 12 شباط 1982) ص 20.

(18) طارق البشري: **الديمقراطية ونظام 23 يوليو، 1952 ـ 1970**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1987، ص 150.

ـ غياب أو تعطيل المشاركة الشعبية الفعلية، عندما تعجز المؤسسات السياسية عن تحويل المطالب إلى قرارات وسياسات، فإن هذه المؤسسات تصبح مؤسسات وهمية غير فعّالة مما يدفع الناس إلى عدم القناعة في جدوى وجودها أو عملها، وبالتالي عدم المشاركة أو المساهمة فيها، حيث فقدت مبررات وجودها.

ـ ازدياد نفوذ الأشخاص: من خلال هيمنة القادة على عملية صنع القرارات السياسية على حساب المؤسسات السياسية القائمة التي أصابها الوهن والضعف وأصبحت الشخصية الملهمة أو الكاريزمية هي صاحبة التأثير الفعّال على إصدار القرارات والسياسات[19].

ـ ضعف المؤسسات التمثيلية عندما تصبح المؤسسات التمثيلية كالبرلمان ليست في مستوى الوظيفة المنوطة بها، والمتمثلة في بلورة مصالح الأفراد والجماعات، فيتم تمرير القرارات السياسية البعيدة كل البعد عن هموم الناس ومصالحهم[20].

ـ ضعف المؤسسات السياسية والاجتماعية: كالأحزاب السياسية والتجمعات النقابية والمهنية والمؤسسات والروابط والأندية الثقافية، فهي كسابقتها المؤسسات البرلمانية تصبح بعيدة عن المشاركة في العملية السياسية ومعزولة عن التمثيل الحقيقي للمصالح والمطالب الشعبية، فتتحول إلى مؤسسات عديمة الفاعلية وضعيفة التأثير[21].

ـ خرق الشرعية الدستورية: من خلال ضعف المؤسسات القائمة وعدم الاهتمام لاعتبارات مشاركة المواطنين، يعمد القادة أو الرؤساء لتشكيل مراكز الثقل، ليستطيعوا من خلالها تجاوز القواعد الدستورية، التي يجب أن تلتزم بها العملية السياسية[22].

ـ قمع الرقابة: حيث الرقابة تعني المساءلة وتحدّي السلطة وتقييد الهيمنة. ووجودها بشكلها الرسمي والشعبي يعني الديمقراطية، فإن القادة والرؤساء يتولون إصدار القرارات السياسية دون اعتبار، ويلزمون القوى الرسمية والشعبية تنفيذها بدون مناقشة[23].

ـ بروز الشللية: تأكيد على سيادة العلاقات الشخصية، مما يحوّل الولاء من النظام السياسي إلى العناصر الشخصية صاحبة النفوذ، فتصبح العلاقات الشخصية على

(19) طارق البشري: المصدر السابق، ص 150.

(20) خالد الناصر: «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي»، في علي الدين هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت 1983) ص 60.

(21) جلال عبد الله معوض: «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية»، **مجلة العلوم الاجتماعية**،السنة 11، العدد 1 آذار/مارس 1983، ص 138.

(22) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني: **الأنظمة السياسية**، بغداد، جامعة بغداد، كلية القانون، [د. ت]، ص 190.

(23) سعاد الشرقاوي: **النظم السياسية في العالم المعاصر**، ج1، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة 1982، ص 478.

حساب النواحي السياسية، نتيجة ضعف مؤسسات العمل السياسي، وتدني مستوى المشاركة في عمل هذه المؤسسات.

- نفوذ العائلة الممتدة: ازدياد ونفوذ علاقة القرابة أو الانتماء الواحد، فتصبح قدرة هؤلاء وتأثيرهم فعّالة على عمليات صنع القرار، وتتحول العملية السياسية إلى سياسة عائلية على حساب مؤسسات العمل السياسي الشرعي[24].

5 - أنماط المشاركة السياسية

الحديث عن أنماط المشاركة السياسية لن يكون إلاّ في ظلّ النظم السياسية التي تتوافر فيها مؤسسات المجتمع المدني، وفي مقدمة هذه المؤسسات المجالس النيابية، الأحزاب السياسية، النقابات والتجمعات المهنية، والإتحادات والروابط الثقافية، والإعلام بكافة مؤسساته من تلفزيون وإذاعة وصحافة، ومع توافر هذه المؤسسات لا بدّ من الإيمان بالرأي الآخر، وبأن الحقيقة ليست ملك أحد، فهي ملك الجميع، وفي ضوء ذلك فإننا سنتحدث عن أنماط المشاركة السياسية في ظل وجود مؤسسات المجتمع المدني التي أشرنا إليها:

أ - المجالس النيابية.

ب - الأحزاب السياسية.

جـ - النقابات والتجمعات المهنية.

د - الإتحادات والروابط والمنتديات الثقافية.

هـ - الإعلام - إذاعة - تلفزيون - صحافة.

أ - المجالس النيابية:

يُخيّل للبعض أن الديمقراطية مجرد انتخابات نيابية، وفي ما يبدو أنّ العديد من بلادنا العربية قد تباهت بإجراء مثل هذه الانتخابات أياً كان مستواها لمجرد إضفاء الشرعية على نظام الحكم، بدون أن يؤخذ بعين الاعتبار أن الانتخابات ذات قوانين لا بدّ من احترامها وتقديرها والعمل في سبيل الأداء البرلماني الجيد، الذي بدون شك سيكون إلى جانب الحكم بدلاً من الخوف منه والتطاول عليه، فالتمثيل الحقيقي للشعب هو العمل من أجل أن يكون في أعلى مستوياته سنداً حقيقياً لإجراءات الحكم وملاذه لأية أزمات طارئة أو عدوان خارجي، ولا تقاس ديمقراطية الحكم والحاكم بدون أن تكون هناك صورة واضحة لاحترام إنسانية الإنسان لتكون المعيار الحقيقي لخطوات الحكم وإجراءاته.

---

(24) جلال عبد الله معوض: «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي»، في هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، ص 73.

إن حقّ الانتخاب هو المظهر الأهم لتمتع الفرد بحقوقه، وقد نشأ هذا الحق مع نشوء المجتمع الحديث وفي الدول المتمدنة، يحاط هذا الحق بالضمانات اللازمة من أجل تحقيقه تحقيقاً صحيحاً يمثل آراء واتجاهات الشعب تمثيلاً صادقاً، وهو الوسيلة الوحيدة لأي حكومة لأن تزعم لنفسها أنها تمثّل الشعب وأنها تعبّر عن اتجاهاته، كما أنها الوسيلة الوحيدة لدوام استقرار الحكم وتطوره تطوراً عادياً بالنسبة إلى تطور المجتمع الذي يعكس نفسه في نتائج الانتخاب الصحيح وفي النتيجة التي لا بدّ من الوقوف عندها ملياً وهي أن حقّ الانتخاب يجب أن يكون حقّاً عامّاً دون أي تمييز أو تفريق بين ناخب وناخب[25].

تشير العديد من الدساتير في الوطن العربي إلى أنّ السلطة بيد الشعب من خلال المجالس النيابية أو الشعبية (البرلمانية) المنتخبة مباشرة من قبل الشعب، وهذه المجالس هي المرجع الذي يقوم بسن القوانين كمجالس تشريعية، بالإضافة إلى سلطتها الرقابية على أداء السلطة التنفيذية (الحكومة)، إلاّ أن الواضح أنّ كثيراً من المعوقات تعترض طريق أداء المجالس البرلمانية من حيث التشريع ومن حيث الرقابة. يقول حسنين توفيق إبراهيم، من المفارقات أنّ التنظيمات السياسية الحديثة ـ متمثلة في الأحزاب التي خاضت الانتخابات ـ قد ساهمت في إذكاء الروح القبلية والعائلية، المرتبطة بالتنافس الانتخابي عندما اختارت مرشحيها في العديد من الدوائر استناداً إلى اعتبارات وتوازنات مرتبطة بالتكوينات والانقسامات الأولية في المجتمع[26]، لهذا نجد ظاهرة الزهد والإمساك عن الاقتراع عند المواطن في حملة انتخابية يعلم أنّ نتائجها مقررة سلفاً، لأنه غير مطمئن إلى صدق السلطات التنفيذية في الاحترام والنزاهة، حيث يقوم الشك مكان الاطمئنان والغش والتزوير بدل الأمانة والإخلاص، يضاف إلى ذلك غياب إدراك المواطن لحقوقه بسبب الأمية.

في الدول التي تجري فيها انتخابات تشريعية (نيابية) لا بدّ من النظر إلى مجمل العملية الانتخابية من خلال قانون الانتخاب، صلاحيات المجلس النيابي، علاقة المجلس بالسلطة التنفيذية، الفصل بين السلطتين، ونزاهة الانتخابات بما فيها عمليات الاقتراع والإشراف عليها، ويمكن أن نسجّل بعضاً من الملاحظات على سبيل المثال لا الحصر.

ـ في العديد من الدول هناك مجلسان أحدهما برلمان منتخب بشكل مباشر من الشعب، والآخر مجلس أعيان أو شورى يتم تعيين أعضائه من قبل رئيس الدولة أو السلطة التنفيذية، وكلاهما يؤديان السلطة التشريعية مما يعني انتقاص عملي لمقولة الشعب مصدر السلطات.

---

(25) منيف الرزاز: **معالم الحياة العربية**، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1966، ص 67 ـ 72.

(26) حسنين توفيق إبراهيم: «الإنتخابات البرلمانية في مصر عام 1995، العنف الانتخابي وثقافة العنف»، **المستقبل العربي**، السنة 18، العدد 206، نيسان 1996، ص 8.

- تملك السلطة التنفيذية (الحكومة) أو رئيس الدولة الحق في حلّ مجلس النواب قبل أن يكمل دروته الانتخابية.

- تقوم السلطة التنفيذية (الحكومة) على وضع مشاريع قوانين مؤقتة في حالة عدم انعقاد مجلس النواب أو غياب المجلس النيابي.

- السلطة التنفيذية تقوم بوضع مشاريع القوانين والسلطات البرلمانية، تقوم بقبولها أو رفضها أو تعديلها، ولا يجوز للسلطات البرلمانية وضع مشاريع قوانين ومناقشتها.

- يتمّ إشراك أعضاء المجالس النيابية في تشكيل الحكومات كأعضاء في السلطة التنفيذية، مما يعني عدم التقيد بمبدأ الفصل بين السلطات[27].

- دأبت العديد من الدول على وضع قوانين انتخابية في ضوء الطبيعة العشائرية أو الطائفية أو الإقليمية أو الفئوية للمجتمع الواحد، تهدف إلى تفتيت الوطن والمجتمع إلى أوطان ومجتمعات، وبدلاً من أن يكون هناك نائب يمثل الإرادة الشعبية على مستوى الوطن، نجد أن هناك نائباً خدمات يهدف لخدمة الجهة التي قامت بمساعدته للوصول إلى مجلس البرلمان.

- العديد من الانتخابات تعتمد على مرشحي حزب السلطة، إما لأن الحزب هو الوحيد، أو لأنه حزب مهيمن على الحياة السياسية، أو لأن الجهات الإدارية المركزية والجهويّة موالية لمرشحي هذا الحزب.

- هناك ظاهرة شراء الأصوات وتقديم الرشاوى مما يعني أنّ عدم القدرة المالية للمرشح في الانتخابات لها انعكاساتها السلبية.

- تملك السلطة التنفيذية السيطرة على وسائل الإعلام - إذاعة، تلفزيون، صحافة مما يفسح المجال أمامها للترويج للمشاريع الانتخابية أو الأشخاص المرشحين الذين ترضى عنهم[28].

الانتخابات البرلمانية في بلادنا العربية تخرج بنتيجة واحدة من خلال الضغط على الناخبين وتزوير اللوائح والأصوات والتلاعب بإرادة المواطنين، والتي أصبحت ظاهرة راسخة في الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي[29]. وهي بعيدة عن بناء الحكم على الانتخاب الحر ومراقبة الحاكمين مع الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

المجالس النيابية أصبحت ديكوراً ليس إلاّ، تبرز عدم فعاليتها أمام تغوّل السلطات

(27) موسى الكيلاني: **الأداء الديمقراطي للحكومات الأردنية (1989 - 1993) المسار الديمقراطي الأردني إلى أين؟** مركز الأردن الجديد للدراسات، دار السندباد للنشر، عمان، 1996، ص 85 - 96.

(28) حسنين توفيق إبراهيم: مصدر سابق، ص8.

(29) محمد عابد الجابري: **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 33.

التنفيذية، ولا يمكن لها أن تؤدّي دورها في التمثيل الحقيقي لرغبات وأهداف الشعب التي يطمح فيها للوصول إلى المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع أفراده، فمن النادر أن تجد مجلساً نيابياً واحداً في الوطن العربي قادراً على لجم تغوّل السلطة التنفيذية، والحدّ من إجراءاتها التعسفية في حق الوطن والمواطنين، ونادراً ما نجد أنّ مجلساً نيابياً واحداً قد أسقط حكومة أو لم يعطها الثقة عند طلب الثقة، ونادراً ما نجد معارضة وصلت إلى الحكم من خلال الانتخابات النيابية تمشياً مع مبدأ تداول السلطة. ما من شكّ أنّ مؤسسة البرلمان ليست بالمستوى القادر على إتاحة إمكانية مساهمة الجماهير الشعبية في الحياة السياسية، فهي غير قادرة على نقل مطالب المواطنين وتحويل هذه المطالب إلى قرارات سياسية، حيث يتم طبخ القرارات السياسية بعيداً عن المساهمة من قبل المؤسسات البرلمانية، ويعود سبب هشاشة المؤسسات البرلمانية في العملية السياسية إلى عنصرين بارزين هما:

- هشاشة البناء الفكري والتنظيمي لهذه المؤسسات، فهي عبارة عن هياكل صورية لتحسين صورة النظام الحاكم والتستر على القوى المهيمنة والمتنفذة، وليست قادرة على تمثيل الجماهير الشعبية وتمكينها من المشاركة السياسية[30].

- عجز المؤسسات البرلمانية في القيام بوظيفة بلورة المصالح الشعبية نتيجة للبيروقراطية بوظائفها المتعددة حيث تقوم بنفسها ببلورة وتجميع المصالح وعندئذٍ تتحول من جهاز خدمة إلى جهاز حكم[31].

ب ـ الأحزاب السياسية:

إن الديمقراطية والتعددية السياسية أصبحتا سمة العصر ومقياس التطور، والنظام القابل للحياة، هو النظام القادر على التجدّد، وتوسيع قاعدته الاجتماعية وإعطاء دور أوسع للجماهير، ودور أقل للأجهزة الأمنية، من أجل توسيع قاعدة المشاركة في صياغة وصنع القرار وتنفيذه، بدلاً من الانفراد بالقرار، إلى جانب الوقوف ضد الممارسات التي تصب باتجاه خنق الحريات، والتضييق على الرأي، وعدم احترام حقوق الإنسان، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ التعددية السياسية هي الطريق الأفضل لإنجاز الأهداف الوطنية والقومية وتحرير طاقات الإبداع، والتوظيف الصحيح والسليم للطاقات الكامنة لخدمة الوطن[32].

إنّ المجتمع المدني لا يمكن له إلاّ أن يكون مجتمعاً يتّسم بالمؤسسات التنظيمية،

---

(30) خالد الناصر، «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» في علي الدين هلال وآخرين، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983، ص 60.

(31) عبد الغفار رشاد: «تبقرط العملية السياسية» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة الثامنة، العدد (1)، نيسان، 1980، ص 25.

(32) سمير الحباشنة: **الانفتاح السياسي واداء الأحزاب الأردنية، المسار الديمقراطي الأردني... إلى اين؟** مركز =

وفي طليعة هذه المؤسسات قيام الأحزاب السياسية، التي تسعى إلى تنظيم المجتمع، إلاّ أنّ الأنظمة العربية ليس من مصلحتها قيام هذه الأحزاب من جهة، أو من مصلحتها قيام هذه الأحزاب من جهة، أو من مصلحتها أن تعمل على تشويه صورة الأحزاب في نظر الجماهير، لكي تبقى هياكل دون مضمون أو محتوى، ولا تملك قاعدة جماهيرية لها قدرة على التأثير في صياغة وصنع القرار السياسي.

إنّ الدول العربية تندرج تحت ثلاث مجموعات في ما يتعلق بالعمل الحزبي: الأولى، الرفض لأي نشاط حزبي، والمجموعة الثانية من هذه الدول من تتمثّل في الحزب الواحد أو حزب السلطة، والمجموعة الثالثة بالتعددية الحزبية، وجميع هذه الأحزاب لم تخرج عن الأيدولوجيات ذات البعد المحلي أو الوطني أو الوسطي، البعد القومي، البعد الإسلامي، البعد الماركسي. هناك مجموعة من الإشكاليات التي تقف في طريق المشاركة في الحياة السياسية لهذه الأحزاب، وفي طليعة هذه الإشكاليات عدم قناعة أنظمة الحكم في البلاد العربية بالفهم الحقيقي للتعددية السياسية، فأصبحت السّمة الغالبة للتعامل مع هذه الأحزاب من خلال أجهزة الأمن، والتي أصبحت تمارس دوراً قمعياً في مطاردة الأعضاء النشيطين في هذه الأحزاب، وعدم السماح لهذه الأحزاب من ممارسة دورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية في المجتمع، حيث يتّسم دور الرفض الغريزي من قبل الدولة للقوى الحزبية، لأنها في نظر السلطات الحكومية تشكّل خطراً عليها، لأن العقلية التي تسيطر على أنظمة الحكم تنظر بعين الشك والريبة باتجاه الشعوب، الأمر الذي يجعلها تتخوف من كل من يود الاقتراب من تنظيم حركة الناس والمجتمع[33].

إن هناك مجموعة من الإشكاليات تكمن في ذاتية الأحزاب العربية نفسها يمكننا أن نلخّصها في ما يلي:

- أحزاب أفراد بدلاً من أحزاب جماهير.
- الشعارات أكبر من القدرات.
- ضعف النسيج التنظيمي.
- قلّة الإمكانيات المالية.
- وهن القيادات، فهي دون مستوى المرحلة.
- جمود حركة التغيير على الصعيد القيادي.
- غياب النخب والقوى الفاعلة الفكرية والسياسية عن صفوف الأحزاب.

= الأردن الجديد، دار السندباد للنشر، عمان، 1995، ص 141 ـ 142.

(33) زياد أبو غنيمة: **الانفتاح السياسي وأداء الأحزاب الأردنية، المسار الديمقراطي في الأردن... إلى أين؟** مركز الأردن الجديد، دار السندباد للنشر، عمان، 1995، ص 155.

- فشل الأحزاب في توسيع قاعدة المشاركة داخل صفوف الحزب الواحد.
- كثرة الانشقاقات والانقسامات.

إن هذه الإشكاليات تسهم بشكلٍ كبير في تغييب فعالية دور الأحزاب السياسية في عملية المشاركة في الحياة السياسية، إذ إن المشاركة تحتاج إلى قدرة على استقطاب حركة الناس وتحقيق طموحاتهم وأمانيهم، وإذا كانت الأحزاب العربية بهذا الوصف فهل يمكن لها أن تكون في مستوى طموحات وأماني الناس؟

يمكن القول إذن إن الأنظمة في البلاد العربية بالذهنية التي تعيشها وبالعقلية التي تدير بها السلطة وبأدواتها المتخلفة التي تتعامل مع حركة الناس بالاتجاه المضاد لمصلحة الوطن والمواطنين هي المسؤولة بشكلٍ مباشر عن تغييب دور الأحزاب السياسية في عملية المشاركة في الحياة السياسية، وإنّ كثيراً من الأوضاع المأزومة التي تصيب حركة العمل الحزبي على امتداد الساحة العربية تكمن في عدم القناعة لدى السلطات الحاكمة في المساهمة في بناء المجتمع المدني المنظّم، يُضاف إلى نظرة السلطة الحاكمة والوضع الكامن في ذاتية الأحزاب، حالة الإحباط التي تعيشها الجماهير العربية بعد حرب الخليج الثانية والمتمثلة في العدوان الإمبريالي الصهيوني على القطر العراقي الشقيق، وما آلت إليه القضية الفلسطينية في دهاليز التسوية السياسية التي جاءت بشروط صهيونية والتسليم بها.

على الرغم من أنّ التيارات السياسية الأربعة التي أشرنا إليها ـ الوطني، القومي، الإسلامي، الماركسي، أخذت تقترب من بعضها البعض بأهمية التعددية السياسية، والحرية وحقوق الإنسان وحرية التعبير واحترام الرأي والرأي الآخر، والوحدة والتحرر، والعدالة مما يعني أن هناك أرضية خصبة لإمكانية قيام مشروع وطني في كل بلد عربي وآخر قومي على مستوى الوطن العربي، إلاّ أنّ آلة التشرذم التي تنخر الجسد العربي الواحد من خلال التجزأة، تبدو أنها العقبة الكبرى في طريق تحقيق المشروع القومي، والذي لا بدّ وأن تسبقه حالة من الانسجام والتلاقي في ما يتعلق بالمشروع الوطني، لكن في ما يبدو أنّ قيام مثل هذا المشروع على الصعيد القطري يحتاج إلى مزيد من التضحيات من قبل القيادات الحزبية على جميع المستويات، لاستقطاب حركة جماهيرية واسعة تساند هذا المشروع من جهة، وتبنيه وتعمل على حمايته، وفي طليعة هذه التضحيات العمل على صعيد بناء الحزب السياسي على أسس بعيدة عن جميع الاشكاليات التي أشرنا إليها والتي تقف في الطريق نحو التقدم لاستقطاب الناس[34].

إنّ المطلوب قيام حوارات جادة بين فصائل القوى القومية على امتداد الساحة العربية بعيداً عن التشنج أو الوقوف عند نقاط الخلاف والاختلاف لبناء عمل قومي

(34) غالب الفريجات: **نحو بناء تنظيم قومي على الساحة القطرية**، ورقة عمل مقدمة إلى الأحزاب والشخصيات القومية من أجل بناء الجبهة القومية على الساحة الأردنية، 1996.

منظّم، وفي الوقت نفسه لا بدّ من فتح حوار فيما بين التيار القومي والتيار الإسلامي لخلق أرضية مشتركة للعمل من أجل جماهير الأمة العربية الإسلامية، لبناء هدفها المنشود في تحقيق الوحدة التي تصبّ في مصلحة الجميع، ولنجاح مثل هذه الحوارات الجادّة لا بدّ من حوار وطني بين الأحزاب الوطنية على الساحة القطرية في كل بلد عربي، لبناء المشروع الوطني الذي يخدم بناء المشروع القومي، مع إعادة الحوار والتواصل فيما بين هذه القوى وقوى اليسار على امتداد الساحة القطرية والقومية.

إنّ كل ما سبق لا بدّ وأن يكون في جو ديمقراطي حقيقي وبعيداً عن التشنج والأحكام المسبقة والإيمان العميق أن أحداً لا يملك الحقيقة، وأنّ الحقيقة هي ملك الجميع ولا يستطيع أحد احتكارها أو مصادرتها.

إنّ العمل الحزبي هو عمل تطوعي يجهد العضو المنتمي لأداء دوره في خدمة أهداف المجتمع من خلال نضاله لتحقيق أهداف الحزب الذي ينتمي إليه، وأنّ هذا العضو يضحّي بجهده ووقته وماله وفي حالات كثيرة من متطلبات واحتياجات أسرته، وفي هذا يجد من يعاقبه على الرغم من أنّ دساتير بلاده وقوانينها تعترف بالتعددية السياسية والعمل الحزبي، ولكن في ما يبدو أنّ دساتيرنا وقوانينا في بلادنا العربية لا تجيد إلاّ صياغة العبارات الإنشائية التي وضعت لكل الناس باستثناء مواطنيها، لأن الحرية في إقامة الأحزاب والتعددية دائماً في حدود القانون الذي ترسم معالمه السلطات الحكومية القائمة والممتلىء بالممنوعات والمحظورات.

إنّ العمل الحزبي هو عملية تأطير للجماهير وتوجيهها، وتعمل على تلقينها مبادئ التربية السياسية وترشيد السلوك العام، وحشدها لإجراء تغييرات في المجتمع والدولة، وفي جلسات الأحزاب ومداولات مؤتمراتها تلقيناً لأخلاقيات الحوار وتوجيهاً لقضايا المصلحة العامة، وهي تعمل على بثّ الثقافة السياسية لعموم الأعضاء، وتعلّم الناس على قبول الاختلاف في الرأي والبعد عن الخلافات الشخصية، بالإضافة إلى ذلك تعلّم الفرد الديمقراطية السياسية من خلال ترشيح الأصلح لمسؤولية القيادة ثم تحرّي الصدق والأمانة عند الاختيار[35].

إنّ العمل الحزبي والسياسات الحزبية نتيجة التغييب أو الضعف أدّت إلى العجز عن القيام بالوظيفة الحقيقية المنوطة بالأحزاب السياسية، والمتمثّلة في تحرير المطالب والحاجات الأساسية للقوى التي تمثّلها وتأمين مشاركتها في العملية السياسية[36]، فلا تملك هذه الأحزاب القدرة على التعبير عن مطالب ومصالح القوى الشعبية المختلفة، وتبدو في كثير من الأحيان أنّها مجرد أدوات للحكومة أو الحزب الحاكم، ولا تتمتّع إلاّ

(35) مصطفى الفيلالي: «نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات»، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (ملف)، **المستقبل العربي**، السنة العشرون، العدد (223) أيلول، 1997، ص 96 ـ 97.

(36) جلال عبد الله معوض: «أزمة عدم الإندماج في الدول النامية»، مجلة **العلوم الاجتماعية**، السنة 4، 1986، ص 66.

بدور هامشي في توصيل المطالب الشعبية، لأنها مكرّسة لحشد التأييد للنخب الحاكمة وممارسة عملية الحشد، مما يضعف دورها في أن تكون قناة اتصال مع أجهزة صناعة القرار وصياغته، واتخاذ القرارات السياسية أو المصالح المطلبية لعموم الجماهير[37].

ج ـ النقابات والتجمعات المهنية:

لعبت النقابات والتجمعات المهنية دوراً ريادياً في نشأة المجتمع المدني، ذلك أنّ حجم الطبقة العاملة أضيف إلى تجذير النقابات من طرف المثقفين الذي التجأوا إلى هذه الهياكل بغية النشاط السياسي، وأصبحت هذه المؤسّسات معقلاً للرافضين وناطقاً باسمهم وخصوصاً في الوقت الذي غاب فيه العمل السياسي المنظّم أو غُيِّب على الصعيدين النيابي والحزبي[38].

إنّ هذا الدور السياسي الذي لعبته النقابات المهنية قد حدث في أكثر من قطر عربي، وبشكلٍ خاص عندما أصبح قطاع التقنيين والفنيين من المحامين والأطباء والمهندسين والصيادلة جزءاً من الجسم النقابي، ولأن هؤلاء يشكلون بشكلٍ أو بآخر ملامح المجتمع المتحضّر من خلال خلفياتهم الدراسية وثقافاتهم التي اكتسبوها من أقطار خارج الوطن العربي، وبشكلٍ خاص من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، يُضاف إلى ذلك أن مستوى الدخل الاقتصادي لهذه الفئات من المجتمع تساعد على ديمومة القدرة على التواصل مع مستجدات العلوم والتكنولوجيا في العالم.

إنّ النقابات والتجمعات المهنية قد لعبت دوراً فاعلاً ونشيطاً في تجذير العمل الديمقراطي من خلال ممارسة الديمقراطية الحرّة في اختيار مجالسها النقابية، وفي كثيرٍ من الحالات كانت تشكل البؤرة الوحيدة في المجتمع، التي تؤشّر على الصراع السلمي الديمقراطي من خلال صناديق الاقتراع، وقد ساهمت هذه التجمعات في تقدم المجتمع من خلال توفير فرص المتابعة للمستجدات المهنية لأعضائها، بالإضافة إلى اهتماماتها بالهموم الوطنية والقومية على الساحتين القطرية والقومية.

إنّ كثيراً من النشاطات والفعاليات النقابية وبشكلٍ خاص في الهمّ الوطني والقومي تشكّل مصدر إزعاج إلى السلطات العربية الرسمية في إقطارها، ولهذا لا تألو السلطات الرسمية جهداً في اتّباع الوسائل للتأثير على مصادر صنع القرار داخل المجالس النقابية، فيتمّ الإقدام على اتخاذ الإجراءات التعسفية في حقّ هذه النقابات، ومن هنا بدأت ظاهرة ما أطلق عليه تمهين النقابات، بحيث يتم حصر عمل النقابات، في الهم المهني بعيداً عن المشاركة في الهم الوطني والقومي أي فصل العمل إلى مهني وسياسي،

(37) عبد الغفار رشاد: مصدر سابق، ص 21.

(38) محمّد كرّد: «المثقفون والمجتمع المدني في تونس»، **المستقبل العربي**، السنة 10، العدد 104 تشرين الأول/ أكتوبر، 1987، ص 46.

فالعمل المهني هو من اختصاص هذه النقابات أما العمل السياسي فهو من اختصاص الأحزاب السياسية والمجالس النيابية، وأخذ الجدل فيما بين مؤيد ومعارض، بحيث أنّ الذين لا يرغبون في فصل النشاط السياسي للنقابة عن النشاط المهني يرون أن الهموم الوطنية والقومية هي حق لكل مواطن، وأنّ أي قرار سياسي للدولة ينعكس سلباً أو إيجاباً على الجميع نقابيين وغير نقابيين، فمن حقّ النقابات أن تمارس دورها السياسي دفاعاً عن مصالحها ومصالح المجتمع، وأنّ من حق النقابات أن تدافع عن حقوق أعضائها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

د ـ الإتحادات والروابط والمنتديات الثقافية:

العلاقة بين المثقفين والسلطة في البلاد العربية علاقة يحكمها الشكّ وعدم الثقة، وأحياناً يحكمها التناقض والعداء. فالحكم أو السلطة بمعناها القيادي والسياسي أمور لها مواصفات لا تتوافر عادةً للمفكر أو المثقف، وأعظم فيلسوف قد يعجز عن الإدارة، وبالتالي ليس مطروحاً أن يتبادل الطرفان مكانيهما، وإنما المطروح هو إقامة علاقة صحيّة بين الطرفين[39].

وأما في حالة الاختلاف بين الطبيعتين تتعمّق روح الشكّ بين الاثنين، فنجد صاحب المنصب يزدري حديث المثقفين ويعاديهم، وينطوي أصحاب الفكر والعلم على أنفسهم أو يطلبون السلامة بالسكوت ويصبحون معارضين إيجابيين في أسلوب معارضتهم أو سلبيين أويشترون سلامتهم بالاستسلام الفكري لغير ما يؤمنون به ويعتقدون فيه. وهكذا نجد الكثير من المثقفين العرب خصوصاً الذين يرغبون في طرح قضايا وطنهم وأمتهم المصيرية، إما مهاجرين إلى أماكن نائية وإما مهاجرين هجرة داخلية[40].

إنّ المثقف العربي يواجه عدداً هائلاً من الضغوط لا حصر لها، منها:

- شيوع الإستبداد السياسي والإرهاب الفكري في كثير من المراحل وفي كثير من البلاد العربية.
- انتشار الأمية بشكلٍ واسع في أوساط الجماهير العربية.
- ديماغوجية بعض الزعامات السياسية التي تستخدم سحرها لدى الجماهير.
- طغيان وسائل الإعلام ذات الإنتشار الساحق.
- عدم وجود المؤسسات التي تنطوي على طابع البحث والتفكير والدراسة في شتى العلوم[41].

(39) احمد بهاء الدين: **شرعية السلطة في العالم العربي**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1985، ص 36.
(40) المصدر نفسه، ص 46.
(41) المصدر السابق، ص 44.

يمكن القول إن علاقة المثقف بالسلطة هي علاقة قهر وإخضاع واستعباد وتشريد وقتل من جهة، وعلاقة اغتراب واستلاب ثقافي من جهة أخرى[42]، حيث الفصل من العمل وكبت حرية التعبير، والاعتقال سمات غالبة لأنظمة الحكم في حق المثقفين.

إنّ مشاركة المثقف في العمل السياسي سيفٌ ذو حدين فهو يفصح عن ارتباط المثقف القوي بقضايا مجتمعه الأساسية، ويجعله في طليعة القوى التي تعمل من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي، لكن هذا المثقف في كثيرٍ من الأحيان يضعف أمام سياسة الجزرة والعصا، التي تتقنها أيّما إتقان أنظمة الحكم في البلاد العربية ويصبح تأثيره عكسياً على القضايا الاجتماعية والسياسية الكبرى في الوطن العربي[43].

إنَّ المثقف الملتزم بالقضايا العامة والذي يعمل على توجيه الرأي العام والتأثير على السلطة في اتجاه موقفه الملتزم، فإنه لا بدّ وأن ينطلق من موقع لا بدّ وأن يعترف به بفضل النضال من أجل إرساء الممهدات التي تمكن من الاعتراف بسلطته ولن يكون له ذلك إلاّ من خلال أرضية ديمقراطية، حيث أن المثقفين هم طليعة الأمة وروادها وبناء حاضرها ومستقبلها وهم يحملون ضمير الأمة وتطلعاتها وهمومها، ومن واجبهم العمل على تشخيص الأخطار التي تحيق بالأمة كالتجزئة والتخلّف والتبعية مع وجود نظم استبدادية قمعية معادية للديمقراطية، تمارس ثقافة قطرية وإقليمية في وسائل إعلامها أو ثقافة طائفية أو عشائرية أو عائلية داخل نسيج المجتمع العربي، وفي كل ذلك خدمة للإمبريالية والصهيونية.

إنّ الوظيفة الاجتماعية للثقافة هي توجيه المجتمع، ففي كلّ مجتمع يطلب من الثقافة أن تشكّل وترشّح نظاماً للقيم يساعد على توجيه كل فرد من أفراد المجتمع، فالتقدّم الثقافي والرقي الثقافي يعني استخداماً أوسع وانتشاراً للقيم والمثل العليا، وفي الوقت نفسه مشاركة أوسع من قبل الناس في المساهمة الإيجابية في الخلق الواعي لهذه القيم والمثل العليا[44]. يقول فؤاد مرسي وزير التموين السابق في مصر، استناداً إلى احتكار الدولة لأرزاق الأغلبية الساحقة من المثقفين، واستناداً إلى عجز الطبقات الشعبية عن تقديم ثقافتها، وذلك لأسباب شتى تتراوح بين قمع الرأي الآخر وتراخي مثقفي الشعب، استناداً إلى كل ذلك تمّت محاولة إعادة تشكيل وصياغة الثقافة المصرية على أسس الانفتاح الطفيلي، ومن هنا ظهرت مظاهر ثقافية خطرة لازمتنا[45].

(42) مسعود ظاهر: «ملاحظات نقدية حول شعار: نحو نظام ثقافي عربي جديد»، مجلة **الوحدة**، السنة الثامنة العدد 92، أيار، 1992، ص 32 ـ 33.

(43) المختار بن عبدلاوي: «الثقافة العربية ومعطيات الواقع الراهن والآفاق المنظورة»، مجلة **الوحدة**، السنة التاسعة، العدد 101، 102، شباط ـ آذار، 1993، ص 47.

(44) فؤاد مرسي: «أزمة المجتمع هي أزمة المثقفين»، مجلة **قضايا عربية**، السنة السابعة، العدد الثاني، شباط 1980، ص 51 ـ 52.

(45) المصدر السابق، ص 53 ـ 54.

ينقسم المثقفون في ما يتعلق بالسياسة إلى اتجاهات ثلاثة: نقد الحكم، المشاركة في الحكم، العزلة، ويعمل نقد الحكم من الرفض الثوري لسلطة الطبقة الحاكمة القائمة من خلال احتجاج مباشر سواء من أفراد أو من جماعات، وكلما انحرف النظام السياسي إلى قمع الاتجاهات المعارضة كلما لاحظنا هجرة متزايدة للمثقفين، تلك الهجرة التي تعني خسارة لا يمكن تعويضها تجاه حركة التطور الثقافي[46].

وتتم مشاركة المثقفين في السلطة عبر طرق ثلاثة: بالتأثير على السياسات أو الرأي العام بإرشاد النخبة الحاكمة في السياسة والاقتصاد، أو بأن يصبحوا هم أنفسهم سياسيين، ويهدف التأثير على السياسات إلى تغيير الوضع الراهن، والشعارات المطروحة بكل الضغوط المتاحة على الحُكام والتي تتطلب بالتالي درجة عالية من قبول النظام السياسي القائم، ويمكن أن يشترك المثقفون في العمل السياسي نفسه إلى حدٍ كبير، وفي ازدهار الحياة البرلمانية يستطيع المثقفون العمل بفاعلية في الأدوار السياسي ذاتها، وهناك قطاعٌ عريض من المثقفين اللامبالين المعادين للسياسة ممن يسمّون بالمنعزلين، وغالباً ما يكون سبب وجود هذا السلوك إقرارٌ صامت بين المثقفين والسلطات، فيمتنع المثقفون عن النقد السياسي للدولة، وتسمح الدولة بالإنتاج الكامل والانتشار للإبداع والمواهب غير السياسية للمثقفين، لكن بالتجاهل التام للسياسة يصبح من المشكوك فيه، اعتبار أي شخص مهما عظمت موهبته مثقفاً[47].

إنَّ المثقفين هم من يملكون الفكر إلى جانب الحساسية لنقاط ضعف المجتمع، والمطلوب استغلال إمكانياتهم في سبيل التطور الإيجابي للمجتمع، وارتباط المثقف بالعمل السياسي لا يفقده تلقائياً طاقاته الثقافية، وإنما يغيِّر من دوره، ونقده لا بدّ وأن يتجه إلى التأشير على حالة قلق في المجتمع، ليسهّل تغيير المؤسسات المعوقة والمتحجرة ويكشف سوء استعمال السلطة في نفس الوقت الذي أصبح فيه المسرح السياسي لا يتّسع للمثقف من حيث أنه مثقف يفكر في القضايا العامة، بالإضافة إلى الضرورة الاقتصادية والضغوط الاقتصادية الجديدة في حياته.

إن مهمة المثقفين لا بدَ وأن تتصدّى للمعوقات التي تحول دون قيامهم بالمهمات الوطنية والقومية الملقاة على عاتقهم، وفي المقدمة من كل ذلك غياب الديمقراطية وقمع الحريات وحرية التعبير وحق ممارسة العمل السياسي والتعددية السياسية، وبناء مجتمع مدني ديمقراطي عصري تختفي فيه كل آثار الخوف والإرهاب والديكتاتورية، وتسوده حقوق الإنسان والعدل الاجتماعي وسيادة القانون والنظام، حيث يخضع الحُكام والمحكومون للقواعد التي تقررها القوانين والنظم المعاصرة، وتتجلّ خصوصية

(46) برنداين نبلاتر: «دور المثقفين في المجتمع»، مجلة **قضايا عربية**، السنة السابعة، العدد الثاني، شباط، 1980، ص 71.

(47) المصدر نفسه، ص 72.

المثقف العربي في تمسكه بأصالته وموقعه الفكري وفي الحاجة المستمرة إلى ضرورة توفير المناخ الديمقراطي في حقلي السياسة والثقافة[48].

إنّ المثقف الذي يحتاجه المجتمع العربي هو المثقف المبدئي الذي يتميّز بالاستقامة، ويرفض الهيمنة مهما كان مصدرها ويحمل هموم مجتمعه ويجعل نصب عينيه قضايا الجماهير[49].

والمثقف الجدير بهذا الاسم لا يمكن أن يكون إلاّ في صف المعارضة، لأنه هو الذي يختزن في ذاته كل طموحات التغيير وطموحات وأماني المجتمع الذي ينتمي إليه، وهوية المثقف رهن بالتزامه قولاً وعملاً بالفكر الذي يطرحه كفعاليّة تتحوّل إلى قوة مادية حين تعتنقه الجماهير، وإنّ مبرر وجود المثقف هو في اتجاه خطابه الثقافي وفعله الإبداعي نحو كشف الزيف وتعريته[50].

في ظلّ غياب الديمقراطية في أرجاء الوطن العربي، لا بدّ أن ينصب نضال المثقف العربي أولاً وقبل كل شيء نضالاً من أجل الديمقراطية، لأنها الكفيلة بتحقيق الشرط الأساسي لوجود واستقلال المثقف، وتعطيه حرية الرأي والتعبير، والمثقف العربي لا يمكن أن تتحقّق هويته إلاّ في مجتمع ذي مؤسسات وتقاليد تمنحه حرية التعبير عن الرأي والقدرة على تبليغه دون رقابة موضوعية أو ذاتية[51]، ومن خلال ذلك يستطيع أن يزيل كافة العقبات والإشكاليات التي تقف في طريقه من أجل المساهمة في بناء المجتمع المدني بكافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هـ ـ الإعلام:

إنّ الإعلام عملية إيصال المعلومات والمواقف والتوجهات إلى الجمهور وإقامة الاتصالات معه للمشاركة في عملية جمع المعلومات، وصياغة المواقف وتبني التوجيهات المعنية أي تفاعل بين أجهزة الإعلام والجماهير، وهو ضرورة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، تربوية نستطيع من خلالها أن نحقق ما يلي[52]:

- التعرف على العالم وواقع حياة شعوبه.
- جمع المعلومات وتبادلها ونشرها.

---

(48) مبدر الويس: «المثقفون العرب والمستقبل العربي»، مجلة **الوحدة**، السنة التاسعة، العدد 101، 102، شباط، آذار، 1993، ص 182.

(49) مراد كاسوحة: «المثقف العربي ـ الواقع والطموح»، مجلة **الوحدة**، العدد 66، آذار، 1990، ص 100.

(50) المصدر السابق، ص 96 ـ 97.

(51) علي أومليل: «ممهدات للحديث عن دور الكاتب العربي»، مجلة **الوحدة**، السنة التاسعة، العدد 101، 102، شباط ـ آذار، 1993، ص 55.

(52) ناول عبد الهادي: «الإعلام العربي: المنطلقات الفكرية والتصورات المستقبلية»، مجلة **الوحدة**، السنة الثامنة، العدد 88، كانون الثاني، 1992، ص 134 ـ 135.

- تقديم خدمات للمسؤول في عملية صناعة القرار.
- المساهمة في وحدة وتضامن المجتمع وتشكيل الرأي العام.
- القيام بدور ثقافي ترفيهي بالغ الأهمية.
- نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والتربوي.
- إطلاع الجماهير على الحقيقة بشكل مباشر.
- إبراز إيجابية السلطة الحاكمة وكسب ولاء الجماهير.

إنّ توفر المعلومات الدقيقة ضرورة لاتخاذ القرار السليم تجاه مختلف القضايا، وإنّ الديمقراطية الحقيقية هي التي تسعى لوضع المعلومات في خدمة الجميع، ومن واجب الدولة أن تضمن حرية الرأي بالقول والكتابة ومختلف وسائل التعبير، وأن تكون هناك فسحة للرأي والرأي الآخر ليتمكن المواطن من اتخاذ القرار بنفسه دون توجيه.

إنّ الملاحظ في إعلامنا ـ صحافة، إذاعة، تلفزيون ـ هو إعلام التوجيه المباشر من قبل السلطات الحكومية، حيث في مأزق المبالغة غير الواقعية، إذ إن كثرة الأقوال تطغى على الأفعال إلى جانب مأزق المواقف غير المنطقية كرفع الشعارات الكبرى دون تشخيص للواقع السلبي بصورة معمّقة، وأصبحت الصحف وأجهزة الإذاعة والتلفزيون ملكاً للدولة تسبّح بحمدها، وأنّ الصحفي الجيد والمفكر والكاتب المبدع هو من يصفّق بكلتا يديه لنظام الحكم، ولا مجال للرأي والرأي الآخر لأنهما من أعداء الوطن وفي التيار المعادي لمصالح المواطنين.

أمام صورة إعلامنا الخاضع لتوجيهات السلطة الحاكمة، كيف يمكن للأحزاب السياسية من الوصول إلى الجماهير؟ وكيف يتسنى الوصول إلى المعلومة الدقيقة، التي تساعد على بناء واتخاذ المواقف والقرارات السليمة؟ وفي ظلّ مثل هذه الأوضاع أين هي حرية الصحافي والكاتب والمفكر؟ ومن خلال أية وسيلة يمكن لأي منهما الوصول إلى الناس، وكيف يصبح للإعلام دورٌ في الحياة السياسية بوجهيها الرأي والرأي الآخر؟ وهل يستطيع الإعلام الموجّه أن يشارك في صياغة رأي عام يقف على قدمين بدلاً من الوقوف على قدمٍ واحدة؟.

تخضع وسائل الإعلام لرقابة صارمة من جانب الدولة، وتملك الحكومة الصحف وتتولى إدارتها، ويتبع ذلك غياب حرية الصحافة، والعمل على تزييف الوعي من خلال وظيفتها في تبرير سياسة الدولة، وصرف الناس عن الاهتمام بالمشاكل الكبرى للمجتمع عن طريق مواد إعلامية متدنية المستوى، وفي ظل القوانين المجحفة باتت الصحافة مقنّنة على قدر حجم السياسات العربية الرسمية.

أمام جميع هذه التساؤلات لا بدّ من الإيمان بحقّ كل مواطن في الوصول إلى المعلومة الدقيقة كحق وواجب وضرورة، كحق من حقوق المواطن، وواجب من واجبات الدولة ومؤسسات الإعلام والثقافة، وضرورة اجتماعية واقتصادية وثقافية وإنسانية

وسياسية، كذلك لا بدّ من الإيمان بديمقراطية الاتصال والمشاركة، وأنّ نجاح الإعلام يعتمد على المصداقية، وأنّ هذه تعتمد على الصدق والسعي وراء الحقيقة[53]، من خلال ذلك نستطيع أن نعزّز دور الإعلام في العملية الديمقراطية وبالتالي المشاركة في الحياة السياسية بصورة إيجابية بدلاً من حالة الجمود والارتهان للمواقف الأحادية الجانب المتمثلة برأي الأنظمة الرسمية في السلطة.

إن إشكاليات المشاركة في الحياة السياسية لدور الإعلام تكمن في جوانب عديدة ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

- احتكار الإعلام من قبل السلطات الرسمية.
- عدم إفساح المجال أمام الرأي والرأي الآخر.
- الحجر على حرية التعبير وتقييد حرية الصحافة والفكر.
- الوصاية على الجماهير والتحكم في قناعاتها.
- قصور في فهم رسالة الإعلام.
- عدم التمكن من الحصول على المعلومة الدقيقة والكافية.
- عدم توفر مؤسسات خاصة بجمع المعلومات وتصنيفها وتبويبها وجعلها في خدمة الجميع.

إنّ الإعلام العربي يحتاج إلى انقلاب شامل في مفهومه وأهدافه وسياساته لاستيعاب الرسالة الإعلامية، التي يجب أن تكون في خدمة جميع قطاعات الشعب بمختلف توجهاتها، وفي الوقت نفسه التركيز على قضايا الوطن والأمة بالصورة المشبعة بالمصداقية بعيداً عن احتكار السلطة وإرضاء المسؤول.

إنّ الصحافة الحرة التي تعيش في ظل الأجواء الديمقراطية تلعب دوراً مهماً في ترسيخ الوعي بالمفاهيم المتعلقة بالحرية، وتمكّن المثقفين من مناقشة مختلف قضايا إصلاح المجتمع وتطوير أجهزته، والعمل على تحشيد الرأي العام وتحويل اتجاهاته إلى عامل ضغط يؤثر بصورة فعّالة في صناعة القرار السياسي.

6 ـ دور التربية في تفعيل المشاركة في الحياة السياسية

من غير الممكن المشاركة في الحياة السياسية من قبل الجمهور في حالة عدم توفر أجواء ديمقراطية، والمجتمع الديمقراطي لا يتحقق إلاّ من خلال إنسان ديمقراطي، فالديمقراطية ممارسة وسلوك تحتاج إلى تربية الفرد على هذه الممارسات وذلك السلوك وتكوين الروح الديمقراطية لدى الفرد، التي تشمل الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية (العدل، العدالة، والمساواة) والحريات الفردية كحرية التعبير والتفكير والرأي

(53) المصدر السابق، ص 137.

والكتابة، والتّدين والتجمع، والعمل النقابي والإنتخاب[54].

إن الديمقراطية تربية مستمرة ولا تقف عند حدّ من خلال المدرسة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية، كالأسرة والنادي والنقابة والجامعة، ومؤسسة العمل، ويقول ديوي «إن الديمقراطية ليست نظاماً من انظمة الحكم فحسب، وإنما هي بالدرجة الأولى منهج في الحياة المشتركة، والخبرة المتواصلة المتبادلة»[55].

والديمقراطية تُعنى بتعليم جميع أفراد الشعب على السواء غير مميزة إحدى طبقاته عن الأخرى ولها طابع تربوي خاص بها، مما يعني تربية الجيل على المثل الديمقراطية كالحرية والمساواة والكرامة والاستقلال والحياة الجماعية المشتركة[56]، والديمقراطية لا يمكن لها أن تستقر وتنتشر بين الناس لمجرّد صدور قانون أو إلقاء محاضرة، إذ لا بدّ لها من أن تتحوّل إلى سلوك واتجاهات وقيم يمارسها الناس ممارسة فعلية في جميع ميادين السلوك الإنساني، ولا يمكن أن يتمّ ذلك بدون التربية إذ بغير التربية لا يرجى للديمقراطية كأسلوب من أساليب الحياة أن يثمر النتائج المرجوة منه[57].

إنّ التربية تطوير شامل لسائر جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية يكون فيها الإنسان أداة وغاية على السواء، والتنمية هي المجتمع السليم كما يدعو إليه الإسلام، وهي المدينة الفاضلة كما تصورها الفلاسفة، وهي دولة الرفاهية كما دعا بعض رجال السياسة وبعض رجال الاقتصاد المحدثون، وهي الديمقراطية في صيغتها الحديثة[58].

تُعنى التربية بنشر التعليم في صفوف الجماهير الذين حرمتهم العصور السابقة من نعمة العلم، وهي تسعى من أجل تضييق الفجوة فيما بين الكثرة المحرومة والقلّة المحظوظة، بالإضافة إلى الخوف على المواهب الدفينة في ركام الفاقة والعوز من أن تضيع على الأمة دون استثمار[59].

وتعي الديمقراطية أن أفراد الأمة الواحدة يختلف بعضهم عن بعض في أمور كثيرة، منها هو فطري، ومنها ما هو مكتسب فهناك تفاوتٌ في المواهب ودرجات الذكاء، وهناك تباين في القدرات، ووجهات النظر، ومع هذا كله، فإنها تنظر بعين الرضا إلى هذه

---

(54) عبد الله عبد الدائم: **نحو فلسفة تربوية عربية: الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، آب/أغسطس، 1991، ص 295.

(55) Dewey, J.: **Democracy and Education**, New York, 1966, p. 101.

(56) جورج شهلا، عبد السميع حُربلي: **الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية**، ص 5، دار العلم للملايين، بيروت، 1982، ص 445.

(57) محمد لبيب النجيحي: **الأسس الاجتماعية للتربية**، ط7، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1978، ص 21.

(58) **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إستراتيجية تطوير التربية العربية**: تقرير لجنة وضع إستراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية، بيروت: المنظمة 1979، ص 21.

(59) جورج شهلا: المصدر السابق، ص 416.

الفوارق الفردية، بل تشجعها وتغذيها، وذلك لاعتقادها الراسخ أنّ في بقاء شيء من هذا التفاوت والتباين سر قوة الأمة، وأنّ في زوالهما خطرٌ على سلامتها. ونرى أن من أهم أهداف التربية أن تنشىء المواطن على حرية الفكر بأسمى معانيها، والتحرر من الخوف والوهم والخرافات ومن الميول الهمجية.

إنّ التربية تقوم على احترام الشخصية الإنسانية ومعاملة الطفل على أنه غاية في ذاته، وهذا يعني أن تُوجّه تربيته لكي يستطيع أن يكون عقلاً مفكراً ذكياً يستطيع أن يستغله في ممارسة حريته، وممارسة أفعاله، وتنمية العقل تكون حجراً أساسياً في تربية الرجل الحر، كما أنّ التربية تعمل على تنمية هذا العقل شكلاً ومحتوىً وأنّ غاية التربية هي في تكوين هذا الشكل أي تكوين عقل منطقي منظّم يستغل الذكاء في تحديد الأهداف واختيار الوسائل. ولما كان هدف التربية تنيمة التفكير واستغلال الذكاء فمعنى هذا أنّ التربية تعمل من أجل الحرية الإنسانية ويصبح المجتمع الحر هو الذي يشترك أفراده جميعاً في تحديد الطرق التي يعيش أفراد المجتمع على أساسها، وهو الذي يشترك أفراده أيضاً في تطويره وتوجيه التغير الاجتماعي الحادث له، وهذا المجتمع قد نُظم تنظيماً يدخل في اعتباره حقيقة التغير في الأمور الإنسانية، وهو مجتمع يقبل التغيّر على أنه وسيلة للقضاء على الفساد والانحلال، وأنّ الذكاء الإنساني والمجهود التعاوني من جميع أفراد المجتمع تؤدي جميعاً إلى نمو الإنسانية وتقدمها(60).

إنّ التربية تعمل على تنمية روح البحث وحرية القيام به، وتهتم بتنمية التفكير التأملي من خلال تنمية عادات التفكير وتغرس في نفوس التلاميذ أنّ الحرية والنظام مرتبطان في كل واحد، وأنّ مفهوم الحرية يتضمّن النظام وضبط النفس، والتربية عندما تجعل هدفها تنمية التفكير التأملي، واستغلال الذكاء، وعندما تجعل من عملية التعلم عملية تعلم لكيفية التفكير، فإنها بذلك ترسي القواعد الأساسية لتكوين الرجل الحرّ، وبالتالي لتكوين المجتمع الحرّ المفتوح(61).

إذا كانت التربية عملية اجتماعية يتحدّد مغزاها وفقاً للإطار الاجتماعي الذي تعمل فيه، فإنه من الطبيعي أن تتشكّل نوعيتها وفلسفتها وفقاً لنوع العلاقات الاجتماعية والإنسانية السائدة في المجتمع، والديمقراطية تأتي في مقدمة العلاقات الإنسانية المرغوب فيها.

لقد شهد القرن العشرون تطوراً ملموساً في العلاقة بين الفكر الديمقراطي والتربية، وكان من نتيجته أنّ الدعوة لنشر التعليم العام أو شعار «التعليم حق للجميع» قد اتخذت من الديمقراطية سلاحاً قوياً لها، وهذا الاتصال بين الديمقراطية والتربية أمدّ

(60) Blair, G.M.R.S. Jones & R.H. Simpson: **Educational Psychology,** New York, 1968, p. 139.

(61) سيد إبراهيم الجيار، «الفكر الديمقراطي في التربية»، **المجلة الاجتماعية القومية**، عدد كانون ثاني/يناير، 1970، ص 22 ـ 27.

علماء السياسة والاجتماع بمعادلة جديدة مضمونها أنه «كلما كان المجتمع الديمقراطي متعلماً بدرجة أكبر، كلما كانت حكومته أكثر ديمقراطية»[62].

هناك مجموعتان من المفاهيم المختلفة للديمقراطية: المفهوم التقليدي للديمقراطية الذي يتحدد من خلال الإطار السياسي وهو المفهوم التقليدي للديمقراطية، والمفهوم الواسع للديمقراطية ليشمل بالاضافة إلى المفهوم السياسي العديد من المجالات وجوانب الحياة المختلفة وهو يمثل فلسفة أو طريقة حياة متكاملة، وأنّ العلاقة فيما بين الديمقراطية والتربية تظهر من خلال هذا المفهوم الواسع باعتبارها طريقة حياة أو مجموعة من العلاقات الإنسانية ودستوراً أخلاقياً اجتماعياً، وهنا يتحدد مغزى الديمقراطية بمعيار احترام ذاتية الفرد والثقة في ذكائه وقدراته، والأساس الفلسفي لهذا المعيار يكمن في أنّ الفرد يكوِّن فكرته عن نفسه في ضوء فكرته عن الآخرين[63].

إن العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والتربية تكمن في أهمية تكوين العادة وإعادة تنظيم الخبرات في إطار اجتماعي يسمح بنموّ الفرد إلى أقصى حدّ ممكن، ولذا فإنّ التنظيم السياسي والمؤسسات الديمقراطيّة ليست كل شيء في تحقيق المثل الديمقراطية وإنما المعيار هو المقومات السلوكية للأفراد ونوعيتهم الأخلاقية. وحتى إذا سلمنا جدلاً بوجهة النظر القائلة بأن الديمقراطية ما هي إلاّ نظام سياسي، فإن تصورنا للنظام السياسي الديمقراطي يفترض ضرورة مساعدة الفرد على تأكيد ذاته والتعبير عن نفسه وعن حاجته، فإذا عرفنا أنّ التربية تهدف أول ما تهدف إلى تحقيق الذات واكتساب الفرد الثقة بنفسه كان معنى هذا أن التربية ليست ضرورة من ضروريات النظام الديمقراطي فقط، وإنما هي جزء لا يتجزأ منه، وهكذا يتأكّد أنّه إذا كانت التربية عملية نمو للفرد في إطار اجتماعي معيّن فإنّ الديمقراطية هي الإطار الأمثل لهذا النمو[64].

إنّ التربية عملية تنفيذ للفلسفة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، ولا بدّ من أن ينعكس ذلك على فلسفة المجتمع التربوية ويمكن أن يتمثّل ذلك في ما يلي:

- توفير التعليم لجميع أفراد الشعب، لما يسهم في الاختيار الصحيح، وتقبّل الرأي الآخر والإيمان بالتعددية، ورفع الاضطهاد والظلم، والحفاظ على الوحدة الوطنية مع احترام التنوع والأخذ بعين الاعتبار مجانية التعليم.

- تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم من خلال القضاء على الازدواج غير المتكافىء، وتوحيد المراحل التعليمية وإتاحة الفرصة للالتحاق بالتعليم بمراحله وأنواعه على أساس القدرة والاستعداد لمواصلة الدراسة، وليس على أساس المركز الاجتماعي أو الوضع المادي.

(62) سيد إبراهيم الجيار: المصدر السابق، ص 22 ـ 27.
(93) سيد إبراهيم الجيار: **التربية ومشكلات المجتمع**، ط2، مكتبة غريب للطباعة، القاهرة، 1977، ص 69 ـ 70.
(64) سيد إبراهيم الجيار: المصدر السابق، 72 ـ 77.

- الاهتمام بالتعليم الفني والنظري وتوفير فرصة أمام الجميع مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل والقضاء على الازدواجية بين العلم والعمل، تعليم نظري لا عمل فيه ولا مهارة، وتعليم عملي لا علم فيه ولا ثقافة.

- تقديم تعليم يحرّر الإنسان من قيود الجهل والوهم والخرافات ويبعده عن الميول الهمجية، والنزعات البهيمية، تعليم يركز على الحرية مع التقيد بروح الانضباط وروح المسؤولية.

- خلق ثقافة ديمقراطية أو مدنية توفّر ظروفاً موضوعية، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، من خلال تحرير الإنسان من الحاجة والتبعية، وتوفير فرص التعليم وحرية الرأي والرأي الآخر ومشاركة الجماهير في صناعة القرار وسيادة لغة الحوار بدلاً من الأوامر والتسلط.

خلاصة ورؤية إجمالية

الحياة السياسية همّ من هموم كل مواطن عربي، وذات أهمية كبيرة جداً لأنها تتعلّق بالإنسان فهو هدفها وهو أداتها في الوقت نفسه، وهي عملية معقّدة لأنها ذات علاقة بالعلوم الإنسانية التي تتعلّق بالإنسان، حيث من غير الممكن وضع قوانين ومعايير لضبط حركة الإنسان في أحاسيسه وميوله وتوجهاته، ومن هنا فإن الإشكاليات التي تعترض الطريق، طريق تقدم الإنسان باتجاه مشاركته في أداء واجباته والسعي وراء حقوقه عديدة.

إن آلية مشاركة المواطن في الحياة السياسية تتعلّق بمدى إدراكه وفهمه لانعكاسات هذه المشاركة؛ فإذا كانت هذه المشاركة مشبعة بالإحباط واليأس فإنّ الأداء سيكون ضعيفاً والإقبال عليه متدنياً، والنظام العربي السياسي على امتداد الساحة العربية مليئة زواياه في دفع الإنسان للإحساس باللاوجود لذاته وقيمته، ولهذا فإننا نجد أنّ كثيراً من هياكل مؤسسات المجتمع المدني التي تتيح الفرصة للإنسان في المشاركة ما هي إلاّ قوالب محنّطة لا حراك ولا حياة فيها.

إنّ المواطن العربي مغيَّب عن صناعة القرار في حياته وحياة مجتمعه، والدولة العربية تقوم بالنيابة عنه في كل صغيرة وكبيرة، إما بدفع الخوف منه ومن خياراته أو بالنظر إليه أنه ما زال قاصراً ولا يعرف مصلحته ومصلحة مجتمعه، والدولة فقط هي القادرة على تشخيص وتمثيل هذه المصلحة من خلال أدواتها وأجهزتها.

إنّ التجزئة والتبعية والتخلّف التي يُعاني منها الوطن العربي، تكمن في أنّ الإنسان صاحب المصلحة الحقيقية في الوحدة والتحرر والتنمية بعيد كل البعد عن دائرة العمل في صناعة القرار ومعطلة قدراته وإمكانياته التي لا بدّ وأن ترفد المصلحة العامة للوطن والمواطن وفي الوقت نفسه يتحمّل عبء المرحلة التي لا يساهم في صنع أحداثها

وتنعكس عليه سلبياتها بكل مفردات هذه السلبيات، ومن الملاحظ أنّ جميع المحطات الرئيسية في الأحداث التي مرّ بها الوطن مع مطلع هذا القرن لم تنعكس على مؤسسات الحكم العربي التي بقيت مستمرة رغم عظمة هذه الأحداث وجسامتها، حيث ممارسات السلطة العربية لم تتغيّر إلاّ في الشكل في حين أنّ المواطن العربي تزداد عنده، يوماً عن يوم، حالات الإحباط واليأس وتتسع لديه دوائر الفقر والجوع والبطالة.

من الملاحظ أنّ قشور التنمية المادية والبشرية قد عمّت أقطار الوطن العربي من ازدياد في نسبة التعليم وتحسّن المستوى الصحي وتوفّر الخدمات التعليمية والصحية وتحسين البنية التحتية من ماء وكهرباء ومواصلات واتصالات، إلاّ أنّ هذه الخدمات لم يصاحبها تغيّر في نمط التفكير العربي بالاتجاه الذي يخدم الإنسان كإنسان، حيث مشاركة الإنسان بالقرار تتراجع، وإن وجدت هنا أو هناك ما هي إلاّ لتجميل صورة النظام السياسي، وخير دليل على ذلك وثائق منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية.

إن الحل يكمن في سيادة النظام الديمقراطي بكل حيثياته وتطبيق الديمقراطية في جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية، وصحيح أنّ الديمقراطية لا يمكن لها أن تحلّ جميع مشاكلنا ولكنها هي النظام الأفضل الذي سلكته البشرية حتى الآن، ولأن الديمقراطية نظام حياة فهي تحتاج إلى الصبر والمعاناة في سبيل أن تؤدي دورها بفعالية.

من أجل إيجاد ثقافة ديمقراطية لا بدّ من توفر ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية، ضمن إطار اقتصادي ـ اجتماعي يكفل للمواطن التحرر من الحاجة والعوز والتبعية ويضمن حداً أدنى من التعليم، ويكون إطاراً سياسياً يسمح بحرية الرأي والمعارضة على كل المستويات، ويشرك أكبر قاعدة ممكنة من الناس عملياً في صناعة القرار، وتنشئة اجتماعية وسياسية غير أبوية تعتمد الحوار وليس الأوامر المتسلطة. إن العبرة ليست في وجود دستور، مجلس نيابي، انتخابات دورية، أحزاب، بل في وضوح اختصاص السلطات الثلاث، وممارسة الفعل بقدر من الإيجابية من خلال الشعور بالاقتدار السياسي، والإيمان بضرورة وجدوى المشاركة، والتسامح المتبادل، وتوفر روح المبادرة، ولا شخصانية السلطة والشعور بالثقة السياسية[65].

إنّ دولة القانون والمؤسسات هي الأساس بدلاً من دولة الأفراد والعائلات، وسلطة القانون هي السلطة العليا، التي لا بدّ وأن يخضع لها الحاكم والمحكوم، فأمام القانون الناس سواسية كأسنان المشط، والناس هم الناس لا فرق بين من هم في قمة هرم السلطة وأولئك الذين هم في القاعدة لهذا الهرم سواء في الحقوق أو الواجبات، كلٌّ له دوره الذي يجب أن يؤدّيه من أجل الصالح العام. إنّ حالة التردي تتطلّب إصلاح

(65) كمال المنوفي: **المستقبل العربي**، السنة الثامنة، العدد 80، تشرين الأول/أكتوبر 1985، ص 65.

الدولة وإعادة بنائها، كدولة ديمقراطية تكرّس مفهوم المواطنة، وقادرة على تجسيد وتمثيل مصالح وتطلعات مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية، فالدولة يمكن أن تكون عقبة كأداء أمام الإصلاح والتغيير، ويمكن أن تقوم بدور القائد لعملية الإصلاح والتغيير، في الوقت نفسه إن هذه الدولة يجب أن تقوم على أساس عقد اجتماعي يستوعب تعددية المجتمع، وولاء للقانون، ومؤسسات الدولة فوق أي اعتبار، وعقلانية لتحقيق المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، وتمثيل مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية في هياكل الدولة ومؤسساتها دون اقصاء أو استبعاد لسبب أو لآخر(66).

لأن الديمقراطية ممارسة وسلوك وهذه تحتاج إلى تربية مستمرة، وهي عملية نموّ للفرد في إطاره الاجتماعي، وهي عملية تنفيذ للفلسفة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، وحيث أنّ السياسة التعليمية التي تقود النظام التربوي جزء من النظام السياسي الذي يقود المجتمع فلا بدّ من أن تؤدّي التربية دورها في تأطير نمط سلوك الإنسان وتفكيره بالاتجاه الإيجابي الذي يخدم المجتمع وفي تربية الفرد على الممارسة الديمقراطية.

تلعب التربية دوراً مهماً وفاعلاً في تربية الجيل الناشيء، إلاّ أنّ ما تجب الإشارة إليه أن السياسة التربوية ترتبط بالسياسة الوطنية، مما يخلق إشكالاً أنّ النظم السياسية، التي لا تهتم بالديمقراطية تسهم في خلق جيل ديمقراطي ولادته عسيرة، هذا من جهة، ولكن توفر فرص التعليم لكل مواطن يسهم بشكلٍ كبير في التوعية السياسية والاجتماعية، التي بدورها تدفع بالمواطن للعمل من أجل حماية حقوقه والدفاع عن مصالحه.

إن الديمقراطية والتربية كلٌ منهما ضرورية للأخرى، وكلاهما يسير بالاتجاه الذي يخدم الإنسان الفرد والمجتمع لأنهما يكشفان عن طاقاته وإبداعاته ويستخدمان قدراته من أجل حياةٍ أفضل، ولهذا فإن كلاً منهما يصب في ساقية الأخرى التي تهدف الآخذ بيد الإنسان.

---

(66) حسنين توفيق إبراهيم: «الدولة القطرية في الوطن العربي: الأزمة البنائية وضرورة الإصلاح»، مجلة الفكر العربي، العدد 91، السنة التاسعة عشرة، شتاء/1998، ص 29 ـ 30.